Ashur Journal of Legal and political Sciences (AJLSP) is published by the Iraqi Association for Legal Sciences
ISSN: 3005-3269, Vol 3(No.3), pages: 131 -152 (2026)
https://ashurjournal.com/index.php/AJLPS/about

French Policy Towards West African Countries Since the Beginning of the 21st Century: Senegal as a Case Study

Assistant Lecturer. Zaid Abdul Hamid Hassan[1] , Researcher: Mustafa Ahmed Hussein[2]

[1] Tikrit University / College of Political Science , Zaid.a.hassan@tu.edu.iq

[2] Tikrit University / College of Political Science , mustafa.a2022@st.tu.edu.iq

ARTICLE INFORMATION

Received:1 Apr 2026
Accepted: 1 May 2026
Published:1 Sep 2026

Keywords:

-France
-Senegal
-French politics
- Africa
-West Africa region

ABSTRACT

This study analyzes French policy toward West African countries since the beginning of the 21st century, focusing on Senegal as a case study reflecting the nature of shifts in French strategy in the region. France has not relinquished its traditional influence in its former colonies, but rather reformulated it using new tools and mechanisms suited to international and regional transformations.

Senegal's importance in the French strategic perception stems from its unique geostrategic location on the West African coast. It represents a vital gateway to the Atlantic Ocean and a pivotal point connecting Africa to Europe and the Americas. Furthermore, Senegal serves as a crucial center for monitoring security developments in the Sahel and West Africa, granting it strategic value in French calculations, particularly in light of escalating cross-border security threats.

From an economic standpoint, Senegal's importance lies in its potential as a promising market for French investment, as well as its natural resources and investment opportunities in the energy, infrastructure, and services sectors. France has sought to strengthen its economic presence through multinational corporations, development aid, and economic cooperation agreements, ensuring its continued economic influence in the country

In terms of political significance, Senegal occupies a distinguished position among African countries that enjoy relative political stability and a continuing democratic system. This makes it a reliable partner for France in enhancing its political influence in the region. Furthermore, Senegal is an important ally in regional and international organizations, which supports French positions on African and international issues , Conversely, Senegal's cultural importance is evident in its historical and linguistic ties to France. The French language serves as a key tool for enhancing cultural influence, in addition to educational and cultural institutions that contribute to solidifying the French presence and promoting what is known as soft power.

French policy towards Senegal has undergone significant transformations, shifting from a model of direct dominance to a more multifaceted approach to influence, with a focus on realigning French priorities to align with regional and international shifts. In this context, France has employed a range of integrated tools, including economic ones through expanding investment and providing development aid, cultural ones through supporting education and promoting the French language, and security tools such as military cooperation and counterterrorism efforts. The political tool has also been prominent, demonstrated by increased diplomatic visits and strengthened official communication channels, reflecting France's efforts to maintain its influence in Senegal within an increasingly competitive international environment.The study concludes that French policy toward Senegal represents a model of sustained influence in new forms. France has successfully utilized a combination of economic, cultural, security, and political tools to maintain its position in West Africa while adapting to international shifts and the rise of competing powers. This reflects a transformation from traditional control to a multidimensional strategic partnership.

© 2024 , This is an open access article under the cc BY-NC-ND license http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

مجلة آشور للعلوم القانونية والسياسية تصدر عن الجمعية العراقية للعلوم القانونية
المجلد الثالث (العدد الثالث)، الصفحات: 131- 152، (2026) ISSN: 3005-3269
https://ashurjournal.com/index.php/AJLPS/about

السياسة الفرنسية تجاه دول غرب إفريقيا منذ مطلع القرن الحادي والعشرين : السنغال أنموذجا

م.م. زيد عبد الحميد حسن[1] ، الباحث . مصطفى أحمد حسين[2]

[1] جامعة تكريت / كلية العلوم السياسية ، Zaid.a.hassan@tu.edu.iq

[2] جامعة تكريت / كلية العلوم السياسية ، mustafa.a2022@st.tu.edu.iq

معلومات المقالة

تاريخ الاستلام : ١ نيسان ٢٠٢٦
تاريخ القبول :١ ايار ٢٠٢٦
تاريخ النشر : ١ ايلول ٢٠٢٦

الملخص

تتناول هذه الدراسة تحليل السياسة الفرنسية تجاه دول غرب إفريقيا منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، مع التركيز على السنغال بوصفها نموذجًا تطبيقيًا يعكس طبيعة التحولات في الاستراتيجية الفرنسية في المنطقة ، على اعتبار أن فرنسا لم تتخل عن نفوذها التقليدي في مستعمراتها السابقة، بل أعادت صياغته ضمن أدوات وآليات جديدة تتلاءم مع التحولات الدولية والإقليمية.

وتبرز أهمية السنغال في المدرك الاستراتيجي الفرنسي عبر موقعها الجيوستراتيجي المتميز على الساحل الغربي لإفريقيا، فهي تمثل بوابة حيوية نحو المحيط الأطلسي ، ونقطة ارتكاز لربط إفريقيا بأوروبا والأمريكيتين ، كما تشكل السنغال مركزًا مهمًا لمراقبة التحولات الأمنية في منطقة الساحل وغرب إفريقيا، الأمر الذي يمنحها قيمة استراتيجية في الحسابات الفرنسية، لاسيما في ظل تصاعد التهديدات الأمنية العابرة للحدود.

أما من الناحية الاقتصادية، فتتمثل أهمية السنغال في كونها سوقًا واعدة للاستثمارات الفرنسية، فضلًا عن احتوائها على موارد طبيعية وفرص استثمارية في مجالات الطاقة والبنية التحتية والخدمات ، وقد سعت فرنسا إلى نفوذها وحضورها الاقتصادي عبر الشركات متعددة الجنسيات، والمساعدات التنموية، واتفاقيات التعاون الاقتصادي، بما يضمن استمرار نفوذها الاقتصادي في البلاد.

وفيما يتعلق بالأهمية السياسية، تحظى السنغال بمكانة متميزة بعدها من الدول الإفريقية التي تتمتع باستقرار سياسي نسبي ونظام ديمقراطي مستمر، ما يجعلها شريكًا موثوقًا لفرنسا في تعزيز نفوذها السياسي في المنطقة ، فضلاً عن كون السنغال حليفًا مهمًا في المنظمات الإقليمية والدولية، وهو ما يدعم التوجهات الفرنسية في القضايا الإفريقية والدولية.

بالمقابل فإن الأهمية الثقافية للسنغال تتجلى في الروابط التاريخية واللغوية التي تربطها بفرنسا، إذ تشكل اللغة الفرنسية أداة رئيسية لتعزيز النفوذ الثقافي، علاوةً على المؤسسات التعليمية والثقافية التي تسهم في تكريس الحضور الفرنسي وتعزيز ما يُعرف بالقوة الناعمة.

وشهدت السياسة الفرنسية تجاه السنغال تحولات ملحوظة تمثلت في الانتقال من نمط الهيمنة المباشرة إلى اعتماد أساليب أكثر تعددية في أدوات التأثير، مع التركيز على إعادة ترتيب أولويات الحضور الفرنسي بما ينسجم مع التحولات الإقليمية والدولية. وفي هذا السياق، اعتمدت فرنسا على مجموعة من الأدوات المتكاملة، من بينها الأداة الاقتصادية عبر توسيع مجالات الاستثمار وتقديم المساعدات التنموية، والأداة الثقافية من خلال دعم التعليم وتعزيز الثقافة الفرنسية، فضلاً عن الأداة الأمنية التي تجسدت في التعاون العسكري ومكافحة الإرهاب. كما برزت الأداة السياسية من خلال تكثيف الزيارات الدبلوماسية المتبادلة وتعزيز قنوات التواصل الرسمي، بما يعكس سعي فرنسا للحفاظ على نفوذها في السنغال ضمن بيئة دولية تتسم بتزايد المنافسة.

وخلصت الدراسة إلى أن السياسة الفرنسية تجاه السنغال تمثل نموذجًا لاستمرارية النفوذ بصيغ جديدة، حيث نجحت فرنسا في توظيف مزيج من الأدوات الاقتصادية والثقافية والأمنية والسياسية للحفاظ على مكانتها في غرب إفريقيا، مع التكيف مع التحولات الدولية وصعود قوى منافسة، بما يعكس تحولًا من السيطرة التقليدية إلى الشراكة الاستراتيجية متعددة الأبعاد.

الكلمات المفتاحية:

- فرنسا
- السنغال
- السياسة الفرنسية
- إفريقيا
- منطقة غرب إفريقيا

© 2024 , This is an open access article under the cc BY-NC-ND license http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

المقدمة

تُعدّ السياسة الخارجية من أبرز الأدوات التي تعتمدها الدول في إدارة مصالحها وتوجيه تفاعلاتها ضمن البيئة الدولية، لاسيما في ظل التحولات المتسارعة التي شهدها النظام الدولي منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، وفي هذا الإطار، برزت توجهات القوى التقليدية نحو إعادة صياغة سياساتها الخارجية بما ينسجم مع متغيرات البيئة الدولية، سواء على مستوى توازنات القوة أو طبيعة التحديات الأمنية والاقتصادية ، وتأتي منطقة غرب إفريقيا، ضمن المجالات التي شهدت حضوراً لافتاً في توجهات هذه السياسات، بالنظر لما تمثله من أهمية جيوسياسية وموارد استراتيجية وموقع مؤثر في معادلات النفوذ الدولي.

وفي السياق ذاته، يُلاحظ أن السياسة الخارجية الفرنسية تحمل طابعاً خاصاً في هذه المنطقة، بحكم الامتداد التاريخي والتراكمات التي أسهمت في تشكيل أنماط الحضور والتأثير ، وقد تزامن ذلك مع بروز متغيرات جديدة فرضت على صانع القرار الفرنسي إعادة النظر في أدواته وأساليبه، بما يعكس محاولة التكيف مع بيئة دولية وإقليمية أكثر تعقيداً وتنافساً ، كما أن تنامي أدوار الفاعلين المحليين، وتزايد الوعي بقضايا السيادة الوطنية، أضفى أبعاداً إضافية على طبيعة هذا التفاعل، ليغدو مجالاً ديناميكياً يعكس تداخل الاعتبارات السياسية والاستراتيجية في صياغة السياسة الخارجية.

أولاً / أهمية الدراسة :

1. **الأهمية العلمية** : تسهم الدراسة في سد فجوة معرفية تتعلق بفهم أنماط التفاعل بين القوى الاستعمارية السابقة ودول إفريقيا جنوب الصحراء في السياق المعاصر، من خلال تحليل السياسة الفرنسية تجاه السنغال بوصفها حالة دراسية معبرة ، كما تقدم الدراسة إطارًا تحليليًا يربط بين البعد التاريخي والتحولات الراهنة، مما يعزز من تطوير الأدبيات المرتبطة بحقول العلاقات الدولية، ودراسات ما بعد الاستعمار، والدراسات الإفريقية ، فضلاً عن اتاحة الفرصة للباحثين لفهم أعمق لكيفية إعادة إنتاج النفوذ في ظل بيئة دولية متغيرة، من خلال دمج مفاهيم القوة الصلبة والناعمة ضمن نموذج تفسيري متكامل.
2. **الأهمية العملية :** تتمثل الأهمية العملية لهذه الدراسة في تقديم إطار تطبيقي يساعد على فهم كيفية إعادة تشكيل أنماط النفوذ الفرنسي في أفريقيا، من خلال الانتقال من الهيمنة المباشرة إلى أدوات أكثر مرونة قائمة على الشراكة والتأثير غير المباشر ، وتبرز أهميتها أيضاً في توجيه صانع القرار نحو إدراك دور الأدوات الثقافية والرمزية في تكريس النفوذ، بما يدعم بناء سياسات أكثر توازناً وواقعية في إدارة العلاقات الدولية.

ثانياً/ إشكالية الدراسة : تتمثل إشكالية الدراسة في محاولة فهم طبيعة التحول في السياسة التي تنتهجها فرنسا تجاه السنغال منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، ومدى كون هذا التحول يعكس قطيعة حقيقية مع الإرث الاستعماري أم مجرد إعادة إنتاج له بأدوات جديدة ، رغم الخطاب الرسمي الذي يؤكد على الشراكة والتكافؤ، لا تزال هناك مؤشرات على استمرار أنماط النفوذ التقليدي بشكل غير مباشر، لاسيما عبر الأدوات الاقتصادية والثقافية والأمنية ، كما تبرز

إشكالية أخرى تتعلق بقدرة السنغال على تحقيق استقلالية قرارها السياسي والاقتصادي في ظل هذا الحضور الفرنسي المتجدد، مقابل سعيها في الوقت ذاته إلى تنويع علاقاتها الدولية ، ومن هنا، تطرح الدراسة تساؤلًات فرعية من خلال عدة هي :

1. ما أهمية السنغال في منظور السياسة الفرنسية؟.
2. ما هي مراحل السياسة الفرنسية تجاه السنغال؟.
3. كيف استخدم فرنسا الادوات السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية في سياستها الخارجية.

ثالثاً/ فرضة الدراسة : تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها من أن التحول في السياسة التي تنتهجها فرنسا تجاه السنغال منذ مطلع القرن الحادي والعشرين هو تحول شكلي في الأدوات وليس جوهريًا في الأهداف؛ إذ تسعى فرنسا إلى الحفاظ على نفوذها التقليدي عبر آليات جديدة أقل صدامًا وأكثر توافقًا مع الخطاب الدولي المعاصر القائم على الشراكة والتعاون ، كما تفترض الدراسة أن هذا النفوذ يُمارس بصورة غير مباشرة من خلال أدوات اقتصادية وثقافية وأمنية، بما يعكس نمطًا من "الهيمنة المقنّعة" بدلًا من السيطرة المباشرة ، بالمقابل، تفترض أن السنغال تمتلك هامشًا متزايدًا من الفاعلية يمكّنها من إعادة توجيه هذه العلاقة بما يخدم مصالحها الوطنية، دون أن تصل إلى مستوى الاستقلال الكامل عن التأثير الفرنسي.

رابعاً/ منهجية الدراسة :

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي والذي من خلال تم وصف وتحليل طبيعة السياسة الفرنسي في السنغال وتحليل مدى اهمية السنغال في السياسة الفرنسية وكما وتم الاعتماد على المنهج التاريخي لمعرفة تاريخ الاستعمار الفرنسي للسنغال وتطور سياستها فيها على مر التاريخ .

خامساً/ هيكلية الدراسة :

لغرض تغطية الموضوع من اجل الوصول الى هدف الدراسة تم تقسيم الى ثلاث مطالب تناولنا في المطلب الاول **اهمية السنغال في المدرك الاستراتيجي الفرنسي** ، والذي شمل كل من الاهمية الجيوسياسية والاهمية الاقتصادية والاهمية السياسية والاهمية الثقافية ، اما المطلب الثاني فقد خصص **التطورات التاريخية للسياسة الفرنسية تجاه السنغال** ، والذي تم تقسيمه الى ثلاث مراحل الاولى مرحلة التوجه الفرنسي للسنغال ، اما المرحلة الثانية فهي مرحلة الاختراق الاستعماري الفرنسي للسنغال في القرن التاسع عشر ، والمرحلة الثالثة هي مرحلة تعزيز النفوذ الفرنسي في السنغال خلال القرن العشرين، في حين جاءه المطلب الثالث **أدوات السياسة الفرنسية تجاه السنغال** ، والذي تم تقسيمها إلى أربعة أدوات بدءاً بالأدوات الاقتصادية والسياسية والثقافية والأمنية ، مع وجود خاتمة واستنتاجات في نهاية الدراسة كخلاصة لها.

المطلب الأول

أهمية السنغال في المدرك الاستراتيجي الفرنسي

يشكل الموقع الجغرافي للسنغال نقطة استراتيجية مهمة على الساحل الغربي لأفريقيا، مما يجعلها محور اهتمام القوى الدولية والإقليمية ، إذ تميزت البلاد بتقاطع طرق بحرية وتجارية حيوية، فضلاً عن قربها من منابع الموارد الطبيعية والثروات البحرية ، وقد أسهم هذا الوضع في تعزيز النفوذ كحاضنة للنفوذ السياسي والاقتصادي الخارجي، لاسيما الفرنسي، في المنطقة ، وهو ما سنوضحه فيما يلي :

اولاً/ الاهمية الجيوسياسية :

السنغال بلد يقع جنوب نهر السنغال في غرب افريقيا واكتسبت اسمها من النهر الذي يحدها من الشرق والشمال والذي ينبع من غينيا وتقع السنغال في غرب القارة الافريقية ويحدها خارجيا المحيط الاطلسي من الغرب وموريتانيا شمالا ومالي شرقا وغينيا وغينيا بيساو جنوبا وتغطي السنغال مساحة 197000كم^2 تقريبا ويقدر عدد سكانها حوالي 14مليون نسمة والسنغال هي ذات نظام جمهوري رئاسي يتم انتخاب الرئيس كل خمسة سنوات اعتباراً من عام 2001م و أول رئيس للسنغال هو "ليو بول سيدار سينغور" وهو كاتب وشاعر وكان اول افريقي ينتخب الى الاكاديمية الفرنسية، والرئيس الثاني هو "عبدو ضيوف" الذي اصبح في وقت لاحق الامين العام لمنظمة فرنكوفونية وكان الرئيس الثالث "عبدالله واد" وهو محامٍ بينما الرئيس الحالي هو "ماكي سال" الذي انتخب في اذار عام 2012م[1]

إن لموقع دولة السنغال في غرب قارة أفريقيا اهمية كبرى في المدرك الاستراتيجي الفرنسي، إذ أنها مطلة من الناحية الغربيّة على شواطئ المُحيط الأطلسي، ويصل طول حدود السنغال البرية إلى 2,684كم تتشاركها مع 5 بلدان وتكمن الاهمية الجيوستراتيجية للسنغال في المنظور الفرنسي في السيطرة على المواقع الاستراتيجية فيها، فمثلا تعطي القاعدة العسكرية الفرنسية في العاصمة داكار وهي اكبر مدينة في السنغال دوراً هاماً لفرنسا في السيطرة على غرب القارة الافريقية وكذلك بحكم موقعها الجيوستراتيجي المهم والمطل على المحيط الاطلسي وكذلك فإن السنغال واحدة من اهم دول الساحل الافريقي يضع هذا الموقع الجغرافي الاستراتيجي السنغال على حدود فرص الاستثمار والتجارة في المنطقة .السنغال تربط إفريقيا ببقية العالم ، كما أنها بمثابة بوابة مهمة لأسواق التصدير الرئيسية في أوروبا وآسيا والأميركتين ، المؤشرات الاقتصادية تتحسن باستمرار لعدة سنوات[2].

تعد السنغال واحدة من اهم الدول التي اصبحت تشهد حراكاً سياسياً دولياً واقليمياً بحكم موقعها الجيوستراتيجي التي تثير اهتمام الفواعل الدولية وان هذه الاهمية اكتسبتها مما تحويه من مقومات ترسم نقطة تقاطع بين مصالح القوى الكبرى اقليمياً ودولياً وما تحويه من مقومات للتنافس الدولي القائم على اكتساب المزيد من الثروات والموارد المحركة لعجلة الاقتصاد وهذا ما جعل فرنسا تعجل وتكثف من سياساتها في السنغال نظراً لأهمية موقعها الاستراتيجي [3] كما وتعد السنغال من بين الدول القليلة الأكثر استقرارًا في أفريقيا ، وقد مرت بثلاثة تحولات سياسية مهمة منذ الاستقلال ، وفي كل مرة كانت سلمية تتناقض مع معظم الدول الأفريقية.[4]

ثانياً/ الاهمية الاقتصادية:

تعد السنغال دولة من الدول ذات الموارد المحدودة ولكن تتميز في بعض الموارد مثل الفوسفات وهو اهم الموارد الموجودة فيه ولذلك اعتمدت الدولة على تنويع اقتصادها عبر القطاع السياحي وانتاج القطن وانتجت الذهب لأول مرة سنة 2009م بالإضافة الى النهر الذي يستقطب استثمارات من القطاع الخاص والعام وهي دولة تصدر الأحماض العضوية والثروة السمكية [5] .

تتمتع السنغال باقتصاد منفتح للغاية وعضويتها في مناطق التكامل الاقتصادي والنقدي تجعلها المدخل الرئيس للأسواق الإقليمية الكبيرة تستفيد السنغال أيضًا من العديد من اتفاقيات التجارة التفضيلية مع العديد من الاقتصادات الكبرى في العالم ، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي والصين والولايات المتحدة[6].

ان اهم صادرات السنغال تتركز في الفول السوداني ومنتجات الاسماك اما الواردات فأهمها المواد الغذائية والآلات والمعدات الكهربائية ويستورد البلد كل احتياجاته من النفط والفحم الحجري وان معظم التبادل التجاري يتم مع فرنسا التي تعد الشريك الاساسي منذ القرن التاسع عشر كما وتعد السنغال عاصمة المستعمرات الفرنسية وتمتلك السنغال صلات تجارية مهمة مع بعض الدول الافريقية وان ثلاثة ارباع تجارتها الخارجية تتم من خلال ميناء داكار الذي يعد من اكبر الموانئ الافريقية وهذا ما يدفع بالسياسة الفرنسية من السيطرة على هذه المنطقة الاقتصادية المهمة وكانت السنغال ولا زالت واحدة من اهم الموردين للجمهورية الفرنسية لاسيما معدن الفوسفات اذ تقدر الاحصائيات ان قيمة الصادرات السنغالية مع دول عدة كالغابون الكاميرون ، توغو ، والجزائر بنحو ثلث الاحتياجات الفرنسية ، فضلاً عن كون هذه الجمهورية تعد سوقاً مهمه لتصريف البضائع والسلع الفرنسية[7] .

1. **الثروات الطبيعية**

يمكن توضيح اهم الثروات التي يتمتع بها الاقتصاد السنغالي من خلال الاتي:[8]

أ- **الزراعة**

يمثل سكان الريف 55% من اجمالي سكان السنغال إذ يقدر عددهم حوالي 15مليون نسمة كما ويساهم قطاع الزراعة والصيد هو الاهم في البلاد وتساهم الزراعة بنسبة 14% من الناتج المحلي الاجمالي وتوظف حوالي 50% من القوى العاملة وتتميز الزراعة في السنغال في:

1. **الفول السوداني:** تعد السنغال ثاني اكبر بلد افريقي مصدر للفول السوداني بعد نيجيريا وتمثل صادرات منتجات الفول السوداني 4% من صادرات السنغال في عام 2011م .
2. **القطن:** يختلف انتاج القطن في السنغال مثله مثل البلدان الافريقية الاخرى اختلافا كبيراً حسب السياق الاقتصادي من حيث التقلبات في الاسعار العالمية والظروف المناخية ومخاطر الصحة النباتية ففي عام 2012م انتعش الانتاج وبلغ حوالي 35,000طن من القطن بزيادة قدرها 31% مقارنة بعام 2011م عندما كان 18,500طن والقطن يعد المنتج العاشر للتصدير السنغالي.

3. **قصب السكر:** بلغ انتاج قصب السكر حوالي 1,500,000طن في عام 2012م وبهذا الرقم السنغال تحقق الاكتفاء الذاتي من احتياجاتها للسكر التي تقدر بحوالي 150,000طن ويتم تصدير الفائض الى الخارج.

ب. **الصيد** : للسنغال خط ساحلي طويل يبلغ طوله 700كم وجرف قاري يبلغ 27,600كم2 ملائم لصيد الاسماك وبلغ مجموع صادرات المنتجات السمكية 845,107طن في عام 2012م وشكلت ثالث اكبر قيمة صادرات للبلاد بعد الذهب غير النقدي وحمض الفسفوريك وفي عام 2014م احتلت السنغال المرتبة الاولى على القارة الافريقية للمنتجات السمكية بنسبة 59% لذلك تعتبر منتجات الصيد مصدراً مهماً للاقتصاد في السنغال.

ت. **المواشي والدواجن** : تعد الثروة الحيوانية قطاعا مهما من النشاط في السنغال وتمثل حوالي 4% من الناتج المحلي الاجمالي وفي عام 2012م يوجد في السنغال 5.9 مليون رأس من الاغنام و 5 مليون من الماعز و 3.5 مليون من الابقار و 44.2 مليون من الدواجن كل هذا يعزز من اقتصاد السنغال.

ث. **البستنة** : تعد البستنة واحدة من اهم الثروات الموجودة في السنغال فمن عام 2000م الى عام 2010م زادت صادرات البستنة من اقل من 1,000طن الى 35,000طن وتقدر بنحو 85,000طن في عام 2014م ويتركز الانتاج في المنطقة الممتدة من (داكار الى سانت لويس) والتي تتميز بزراعة البصل والبطاطا والجزر والفلفل الحار وغيرها من الخضار والفواكه الاخرى.

ج. **الصناعة** : ساهمت الصناعة التحويلية في السنغال بنسبة 21.4% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2005م، وقد استمر هذا القطاع بالنمو باستمرار خلال الاعوام الماضية، كما تشكل الصناعات الزراعية نسبة 40% من الناتج المحلي، مثل مصافي السكر، ومطاحن الدقيق، وتعليب الأسماك، وصناعة الألبان، والمشروبات، والتبغ، كما تتوفر مصانع لتجهيز منتجات الفول السوداني، ومصانع النسيج والقماش، كما يتم إنتاج الإسمنت، والمنتجات البترولية، والأسمدة، وحمض الفسفوريك، كما وتشمل المنتجات الصناعية أيضاً، خشب البليوود، والقوارب، والدراجات، والصابون، بالإضافة إلى السلع الجلدية، وحمض الكبريتيك، والسجائر وغيرها الكثير، كما يوجد في السنغال مصفاة للنفط بطاقة إنتاجية تبلغ 27,000 برميل يومياً[9].

يمكن القول يمتلك الاقتصاد السنغالي قاعدة متنوعة من الموارد، تشمل الزراعة الغنية بالحبوب والفواكه، والصناعة المحلية، إلى جانب الصيد البحري الذي يزود الأسواق بالمنتجات البحرية، تشكل هذه القطاعات مجتمعة دعامة أساسية للنمو الاقتصادي، وتوفر فرصاً للتنمية المستدامة وتعزيز دور السنغال في المنطقة.

ح. معدل النمو الاقتصادي في السنغال

بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي في البلاد حوالي 6٪ حتى عام 2015 ، وتسارع إلى 6.2٪ اعتبارًا من عام 2016 ، ونما بدرجة أكبر ليصل إلى 7.2٪ اعتبارًا من عام 2017. وتشمل القطاعات الرئيسية المسؤولة عن النمو الزراعة[10].

خ. **الناتج المحلي الاجمالي في السنغال** : إن السنغال ذات اقتصاد قوي، فهي معتمدة على قطاعات عديدة ومنها التّعدين، وفي عام 2016م وصل الناتج المحليّ الكلي للدولة إلى حوالي 39.72 مليار دولار[11].

ثالثاً/ الأهمية السياسية:

تكمن الاهمية السياسية لجمهورية السنغال في المدرك الاستراتيجي الفرنسي في جعلها نموذجاً للاستقرار السياسي في غرب افريقيا بما يضمن اعادة فرنسا بقوة الى مختلف المناطق الافريقية وبدرجة اولى المناطق المستعمرة سابقاً واذا كانت السنغال موطناً تقليدياً للمصالح الفرنسية في منطقة الساحل الافريقي فإن اي اضطراب سياسي او ازمة مسلحة فيها يهدد بالدرجة الاولى المصالح الفرنسية ، علماً ان السنغال تعد من اهم دولة لفرنسا في افريقيا في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية، وبالرغم من ان معظم الدول الافريقية نالت استقلالها في مطلع الستينات من القرن الماضي ، الا ان بعض الدول الافريقية حافظت على العلاقات السياسية التي كانت تربطها مع الدولة الفرنسية وعلى وجه الخصوص السنغال [12].

رابعاً/الأهمية الثقافية:

تركز فرنسا على تعزيز الثقافة والقيم الفرنسية بين الاوساط الشعبية والنخب السياسية في جمهورية السنغال لاسيما مع ايمان الحكومات الفرنسية المتعاقبة بضرورة الحفاظ على موقعها الثقافي واللغوي المتميز لتعزيز الهيمنة والنفوذ[13] ، وتمتلك هذه الجمهورية خصوصية تاريخية وحضارية وثقافية تختلف عن باقي جمهوريات القارة الافريقية لاسيما في المدرك الثقافي الفرنسي، اذ مازالت الكثير من الشوارع السنغال تحمل اسماء شخصيات فرنسية ، الى جانب تشبت العقلية السنغالية بكل ما هو فرنسي الأمر الذي جعل بعض الكتاب والباحثين الفرنسيين والإفارقة يطلقون عليها بـ "فرنسا افريقيا" او "فرنسا الصغيرة"[14] .

خلاصة ما سبق ، تُعد السنغال دولة محورية في منطقة غرب إفريقيا لما تتمتع به من موقع جغرافي استراتيجي على الساحل الأطلسي، مما يجعلها نقطة التقاء طرق بحرية وتجارية هامة. فضلاً عن ذلك ، يمتلك اقتصادها قاعدة متنوعة تشمل الزراعة، والصناعة، والصيد البحري، ما يوفر فرص نمو وتنمية مستدامة ، وهذا المزيج من الموقع الاستراتيجي والموارد الاقتصادية يجعلها محط اهتمام القوى الإقليمية والدولية، لاسيما فرنسا، التي تسعى لتعزيز نفوذها السياسي والاقتصادي والثقافي فيها ، عبر هذه الأهمية الجغرافية والاقتصادية، يمكن للسنغال تأدية دور محوري في استقرار المنطقة وتوجيه التحولات الاستراتيجية.

المطلب الثاني

التطورات التاريخية للسياسة الفرنسية تجاه السنغال

تشكل السنغال أحد المراكز الاستراتيجية الهامة في منطقة غرب إفريقيا، لما تتمتع به من موقع جغرافي متميز على الساحل الأطلسي ، وقربها من المحاور البحرية والتجارية الحيوية ، فلقد أسهم هذا الموقع في جعلها نقطة محورية للنفوذ الفرنسي تاريخياً، سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية ، ومع التغيرات الإقليمية والدولية خلال القرن الحادي والعشرين، شهدت السياسة الفرنسية تجاه السنغال تطورات متسارعة تعكس

سعيها للحفاظ على مصالحها التقليدية، والتكيف مع التحولات الإقليمية والدولية ، وهو ما سنوضحه عبر المراحل الآتية :

اولاً / بدايات التوجه :

تعد فرنسا احدى الامبراطوريات الاستعمارية الاكثر شراسة وقد عاشت شعوب افريقيا ومنها السنغال تجربة عسيرة يعود تاريخ الهيمنة الفرنسية على إفريقيا إلى القرن السابع عشر، اذ بدأت باحتلال مناطق القارة واستغلال سكانها المحليين منذ 1624م ، عبر إنشاء أول مراكزها التجارية في السنغال وفي بداية القرن السابع عشر دخلت فرنسا حلبة الصراع للهيمنة على السنغال ولغرض تعزيز نفوذها في الساحل السنغالي، تم خلق عدد من المؤسسات التجـارية، تمتعت بامتيازات مهمة، نخص بالذكر منها، احتكار التجارة مع المنطقة، تبعاً لذلك ازداد وتنامى التنافس التجاري بين فرنسا وإنكلترا في ذلك الوقت ، الشيء الذي أسهم في خلق وبناء عدد من الحصون الأخرى، مثل حصن سانت جوزيف عام 1700م ، على أنَّ الحروب النابليونية في أوروبا، لاسيما بعد هزيمة واترلو، اثرت بشكل كبير على مكانة فرنسا في المنطقة، الامر الذي حرمها لبضع سنين من ممارسة نفوذها في المراكز والحصون التي أنشأتها على الساحل الأطلسي الإفريقي في السنغال ولم تتمكن فرنسا من استعادة نفوذها ، إلا بعد توقيع معاهدة باريس عام 1815م لتبدأ بذلك صفحة جديدة من صفحات تاريخ الاستعمار الفرنسي للسنغال [15].

استعادت فرنسا موقعها في سانت لويس وغوري بعد مؤتمر فيينا، وجدت نفسها مندفعة لتأكيد حضورها وتوسيع نفوذها بالمنطقة وراهنت في هذا الشأن على البعثات الاستكشافية لأعالي نهر السنغال سنتي 1817 - 1818م، كما وقد حاولت استغلال المعاهدات التي وقعتها في السابق مع عدد من زعماء ممالك أعالي نهر السنغال: "بوندو، وخاسو، وكادياكا، وبامبوك" ومن خلال ذلك تم إنشاء مراكز وحصون داخلية على طول نهر السنغال ورافده بهدف الوصول إلى مناجم الذهب[16].

وفي عام 1830م بعد احتلال فرنسا للجزائر توجهت التوسعات الاستعمارية الى السنغال وهي التي كانت المستعمرة الرئيسية لذلك بذلت جهدها لتطويرها والاهتمام بها دون غيرها من المناطق وكانت الفكرة الرئيسية هي العمل على تأمين المستعمرة وعدم التوسع في المزيد من الاراضي [17].

وأدت الشركات التجارية الفرنسية المتمتعة بكل الامتيازات الاحتكـارية دوراً مهماً في هذا الاختراق للجسم السنغالي، نذكر منها على الخصوص الشركة التجارية لغالم ، التي عملت على توسيع مجال نفوذها بمساعدة إدارة سانت لويس، وبالنظر إلى الضغط الإنكليزي لمنع تجارة الرقيق، فقد اضطرت فرنسا لانتهاج سياسة الاستعمار الزراعي وبذلك تصدرت مادتا الصمغ والفول السوداني، قائمة المواد المتداولة في تجارتها الأطلسية، اما سياسياً ، فقد عملت فرنسا على التخلص التدريجي من الإتاوات* الممنوحة للزعامات المحلية وكانت تمهد بهذه الخطوة لإلغاء جميع أنواع الإتاوات في مرحلة سابقة وقد تذبذبت السياسة الفرنسية في المنطقة وذلك من خلال إنشاء مديرية للشؤون الخارجية عام 1845م، على غرار تلك التي أنشئت بالجزائر، ومنح لهذا الجهاز الصلاحيات الكاملة للسهر

على السياسة الفرنسية بالسنغال، وتترجم هذه الترتيباتُ استعداد فرنسا لبسط نفوذها في مناطق الساحل وأعالي نهر السنغال من خلال مشروع استيطاني الشيء الذي يؤكد رغبتها في تجاوز مرحلة التردد السياسي إلى مرحلة الاستعمار المباشر إلا أن ثورة باريس عام 1848م عرقلت لبعض الوقت تنفيذ هذا المخطط ، كما أن تعيين الوالي الجديد بروتي (1850 - 1854م) لم يساعد في حل المشكلة السنغالية، وزاد من تأزم الوضع ، وتزامناً مع هذه الصعوبات برزت شخصية استعمارية محنكة، ونقصد بها "العقيد فيديرب" ، لقب بأنه (مهندس السياسة الاستعمارية في إفريقيا الغربية) الذي تم تعيينه على رأس الإدارة الاستعمارية في سانت لويس حاكماً عسكريّاً لها عام 1854م. ولم تكد تمضي سنة واحدة على تعينه، حتى وجدناه يخضع "مملكة **والو**" للسيادة الفرنسية، معلنا بذلك بداية مرحلة جديدة من تاريخ الاستعمار الفرنسي للسنغال ، "برنامج فيديرب" الاستعماري[18]:

1- إنشاء مراكز على الضفة اليسرى لتكون نقطة ارتكاز لأسلوب التبادل الجديد.
2- القضاء على محطات التبادل، وإبدال أماكن بها يختارها التجار سواء على الضفة اليمنى، أو اليسرى.
3- وضع مملكة **والو** تحت الحماية الفرنسية، والقضاء على هيمنة الشناقطة*.
4- إقرار حرية الملاحة في نهر السنغال، وإلغاء الإتاوات.
5- إلزام سكان الضفتين (الزنوج، والبيضان) بالاعتراف بسيادة حكومة السنغال.
6- الاهتمام بالسنغال الأعلى، ومحاولة خلق نقط ارتكاز لغزو السوق السوداني

من خلال هذا المشروع تهدف فرنسا إلى المحافظة على الوضعية المتفوقة لفرنسا التي فقدت كثيراً من وزنها بسبب فشل مشاريعها الاستعمارية في السنغال ، في عام 1878م وضعت فرنسا تصور لإعادة بعث مشروعها الاستعماري فقامت بربط السنغال بالنيجر وفي هذه الفترة الاستعمارية اصبح لفرنسا واحدة من المستعمرات الكبرى الا وهي منطقة السنغال الاعلى [19].

ثانياً/ مرحلة تعزيز النفوذ الفرنسي في السنغال :

في ظل النظام العالمي الجديد الغير واضح المعالم من حيث طبيعة الفواعل المهيمنة وجدت فرنسا نفسها كواحدة من الدول الاوروبية التي تواجه العديد من التحديات التي تعرقل من مهمتها الاستراتيجية في ظل التنافس الفرنسي الاوروبي او مع باقي القوى العالمية الصاعدة لذلك قامت فرنسا في استحداث اطر بديلة لتثبيت موطأ قدمها في السنغال ومن اهمها الاتفاقيات والمعاهدات العسكرية الدفاعية الثنائية كتلك التي وقعتها مع السنغال عام 1974م. [20]، لقد أصبحت السنغال دولة مستقلّة في آب/أغسطس 1960، في أعقاب ذلك سرعان ما أسّست السنغال وفرنسا علاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية وثيقة.

كما تمكنت فرنسا من إيجاد نخب إفريقية داخل السنغال، دافعت عن الاستعمار وحاربت الأفكار الاستقلالية حيث قال رئيس السنغال (1960/ 1980) **"ليوبولد سيدار سنغور** إن **" الطريقة الأنسب والمرغوبة لبلاده، هي المحافظة على موقعها داخل الإمبراطورية الفرنسية"** [21].

نستطيع القول أن السياسة الفرنسية تجاه السنغال تطورات بشكل مستمرة لتعكس سعي الحكومة الفرنسية للحفاظ على نفوذها التاريخي والتكيف مع التحولات الإقليمية والدولية، عبر أدوات سياسية واقتصادية وعسكرية وثقافية ، وقد أسهم هذا التوجه في تعزيز النفوذ الفرنسي ، وضمان المصالح الفرنسية، وترسيخ مكانة السنغال كنقطة استراتيجية مهمة في منطقة غرب إفريقيا.

وفيما يخص تحديات التواجد الفرنسي في السنغال ، في العام 2021 حدثت مظاهرات كبيرة في السنغال نتيجة الاستياء من السياسات الاستعمارية الفرنسية والرفض الشعبي ، ونتيجة اعتقال زعيم معارض "عثمان سونكو" بتهمة الاغتصاب ، كما أن سبب هذا التمرد ورفض الشعب السنغالي للوجود الاستعماري الفرنسي بسبب منظمة "فرانسا أفريك" ذراع فرنسا التي تحكم إفريقيا ، وأن الشعب السنغالي يعيش بفقر مدقع وصل إلى نحو 40% تحت خط الفقر[22].

وفي العام 2024 وصعود الرئيس "باسيرو ديوماي فاي" إلى السلطة والذي اعلن ضرورة إغلاق فرنسا لقواعدها العسكرية في البلاد ، مما انهى الاتفاقية الدفاعية بين السنغال وفرنسا ، ويعود السبب في تراجع مكانة فرنسا لدى السنغال نتيجة صعود التيارات القومية إلى السلطة واعلان الرئيس السنغالي "باسيرو ديوماي فاي" في العام نفسه بأن "**السنغال دولة مستقلة ذات سيادة، والسيادة لا تقبل وجود قواعد عسكرية في دولة ذات سيادة**" ، مما جعل السياسة الفرنسية تتراجع بشكل كبير ازاء منطقة غرب افريقيا والسنغال بشكل خاص[23].

اما العام 2026 فقد شهدت سياسة فرنسا تطور كبير بعد زيارة وزيرة الخارجية الفرنسية لشؤون الفرنكوفونية والشراكات الدولية والمواطنين الفرنسيين في الخارج، السيدة "إليونور كاروا" ، في المدة من 26-28 كانون الثاني من العام نفسه والتقت الوزيرة بوزير المياه والصرف الصحي السيد الشيخ "تيديان ديي" ، وايضاً حضر الاجتماع وزير التخطيط العمراني والسلطات المحلية والتنمية الإقليمية، السيد "بالا موسى فوفانا" ، وتمخض عن الاجتماع دعم الية التعاون المشترك وتم تجديد بعض اتفاقيات التعاون للعام 2028.[24]

المطلب الثالث

أدوات السياسة الفرنسية تجاه السنغال

سعت فرنسا إلى الحفاظ على نفوذها في السنغال من خلال مجموعة متنوعة من الأدوات التي تشمل السياسة والاقتصاد والعسكرية والثقافة ، وتُستخدم هذه الأدوات لتعزيز وحماية النفوذ الفرنسي في المنطقة، وتأمين موقعها الاستراتيجي في منطقة غرب إفريقيا، بما يضمن استمرار تأثيرها السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

اولاً/ الاداة الاقتصادية والثقافية:

1. **الادوات الاقتصادية :**

أ- **التبادل التجاري:**

بلغت القيمة الإجمالية للتجارة بين البلدين في عام 2015م، حوالي 853 مليون يورو، وتُعتَبر السنغال سابع أكبر شريك تجاري عالمي لفرنسا، وثالث أكبر شريك تجاري لها في أفريقيا،[25] ووفقا لإحصاءات اقتصادية تعد فرنسا الشريك التجاري الأول للسنغال، وقد وصل حجم التبادلات التجارية بينهما إلى 911.7 مليون يورو خلال عام 2018م [26].

ب- الاستثمارات :

فرنسا هي أكبر مستثمر أجنبي في السنغال بإجمالي استثمارات يبلغ 1.7 بليون يورو.[27] وهناك عدد من الشركات الفرنسية متعدّدة الجنسيات العاملة في السنغال مثل "بي إن بي باريباس، إرمت، أورانج، نكتورانس وسوسيتيه جنرال" ، بالإضافة إلى شراء فرنسا شركات المياه والكهرباء والتليفونات في السنغال[28] .

كما تعتبر المستثمر الأول في السنغال، إذ تمثل نسبة استثماراتها المباشرة 43% من حجم الاستثمارات الأجنبية في البلاد ، ويقدر عدد الشركات الفرنسية العاملة في السنغال بـ250 شركة، يعمل بها نحو 30 ألف عامل[29].

ت- الاتفاقيات والمؤتمرات

وقّعت فرنسا والسنغال 7 اتفاقيات تعاون مشترك، شملت عقودا استثمارية في مجالات والتنقل والهجرة، والأمن والدفاع، التعليم، والصحة، والرياضة والثقافة. كما تضمنت الاتفاقيات تأكيد قرض للسياسة العامة في السنغال من الوكالة الفرنسية للتنمية بقيمة 50 مليون يورو وعقدا لتوريد 3 قوارب دورية مسلحة للبحرية السنغالية. جاء ذلك خلال جلسة مباحثات وزارية بين الجانبين على هامش ملتقى السلم والأمن بين رئيس الوزراء الفرنسي "أدوار فيليب" مع الرئيس السنغالي "ماكي صال" في فبراير 2019م ، بحضور وفد يضم عدة وزراء وبرلمانيين ورؤساء شركات استثمارية ، وانطلقت بالعاصمة السنغالية داكار فعاليات "منتدى داكار للسلم والأمن في أفريقيا"، بمشاركة عدد من كبار المسؤولين الأوروبيين و الأفارقة يأتي في طليعتهم رئيس الوزراء الفرنسي "إدوار فيليب"[30] .

ووصل "ايمانويل ماكرون" إلى دكار ليشارك في مؤتمر حول التربية واعلن رفع مشاركة فرنسا في الشراكة العالمية للتربية إلى200 مليون يورو مقابل 17 مليون يورو سابقا، قال "ايمانويل ماكرون" إن " وكالة التنمية الفرنسية ستخصص 15 مليون يورو لتشيد في غضون عام جدرانا لحماية السكان من زحف مياه البحر."

2/الاداة الثقافية :

حاولت فرنسا غرس القيم والعادات واللغة الفرنسية في مستعمراتها السابقة الناطقة باللغة الفرنسية من خلال إنشاء الجمعيات والمؤسسات وتضطلع الفرنكوفونية بنشاطاتها لتحقيق الأهداف المشتركة للشعوب الناطقة بالفرنسية وتعتبر اللغة الفرنسية أساس الفرنكوفونية الدولية و أداة الاتصال بين الثقافات المتباينة واللغات المحلية المختلفة، فقد بدأ إرهاص الفرنكوفونية الدولية إبان اجتماع ثلاثة رؤساء أفارقة عام 1960: "ليوبولد سيدار سنجور" (السنغال) و"الحبيب بورقيبة" (تونس) و"هماني ديوري" (النيجر) لاستخدام اللغة الفرنسية في خدمة التضامن والتنمية

والتقارب بين الشعوب من خلال حوار متواصل بين الثقافات عن طريق المنظمة الدولية الفرنكوفونية التي تم تأسيسها في مارس 1970 [31] .

كانت فرنسا تنوي وضع سياسة استيعاب لمستعمراتها الافريقية ومنها السنغال من خلال تعليمها اللغة الفرنسية وكانت اول مدرسة فرنسية كانت في سين لويس عاصمة السنغال الاولى وان فرض الفرنسية على الشعب وارغامه على تعلمها جاء عقب قرارات سلطة الاحتلال باجبار التلاميذ على دراستها ثم اصدرت قرارات اضافية اخرى اكثر عنفاً تقوم على فرض غرامات مالية وتصل في بعض الاحيان الى اصدار احكام جنائية على اصحاب المدارس القرآنية لان كثير من الشعب كان يعتبر المدرسة الفرنسية مركزاً للتغريب والعلمنة ويرى العديد من المسلمين ان هذه المدارس ماهي الا اداة للدعاية في خدمة الكاثوليكية وكان ذلك في عيون الشعب السنغالي خطراً كبيراً في الحفاظ على عقيدتهم وثقافتهم تركت هذه السياسة اثراً كبيراً في طبيعة الدولة حيث ان مؤسسات الدولة ما بعد الاستقلال لم تنظم اوضاع اصحاب اللغة العربية ضمن رعاياها او توظفهم في مؤسساتها بذريعة عدم اتقانهم اللغة الفرنسية حتى لو كانوا درسوا الطب والهندسة باللغة العربية كما وينظر بعض الشعب الى الذين لا يتقنون اللغة الفرنسية على انهم ليسوا مثقفين واصبحت تلك النظرة صورة نمطية لدرجة ان يضطر الفرد من كسر تلك الصورة النمطية وان يكون متعدد اللغات فإما يختار اللغة العربية والفرنسية او الفرنسية مع لغة محلية اخرى[32].

ثانيا/ الادوات الأمنية والسياسية :

1. الادوات الأمنية

أ- التعاون العسكري

في ظل النظام العالمي الجديد اضطرت فرنسا الى تطوير سياستها في التعاون العسكري مع افريقيا ومن ضمنها السنغال فاعتمدت في سنة 1993م خطة حديثة تقوم على فكرة انشاء قوة للتدخل السريع وتستطيع هذه القوة التدخل في وقت قصير في كل انحاء افريقيا ومنها السنغال كما قامت فرنسا بعقد اتفاقيات بينها وبين السنغال خاصة في مجال التعاون العسكري والمعونة العسكرية وتشمل هذه الاتفاقيات عدة مجالات كالمساعدات العسكرية والفنية والمساعدات المباشرة للجيوش واجهزة الشرطة والمنح الدراسية العسكرية وبرامج التدريب للضباط وبذلك تسعى فرنسا جاهدة الى ابقاء تواجدها في السنغال في اطار هذه الاتفاقيات في سبيل تبرر اقامتها في السنغال وخاصة في القاعدة العسكرية في داكار[33].

ب- العمليات الاستخباراتية:

عملت فرنسا على دعم الدول الاكثر عرضة للإرهاب بتقديم المساعدات الفنية وتدريب الجيوش فقامت بمناورات عسكرية مع حلفائها في غرب افريقيا ومنها السنغال كما وقامت بسلسلة من العمليات الاستخباراتية لمراقبة تحرك الجماعات الناشطة في منطقة الساحل ونظراً لأهمية هذه المنطقة في المنظور الفرنسي فقد عملت على تقديم الكثير من المبادرات الامنية لاحتواء الوضع [34] .

ت- التواجد العسكري الفرنسي في السنغال

- **قاعدة داكار في السنغال :** تعد ثاني أكبر قاعدة عسكرية فرنسية من حيث القوة والعتاد وتعد الأكبر في غرب أفريقيا، وتضم كتيبتان للمشاة بها حوالي 1170 جندي، فضلا عن عدد من الطائرات المقاتلة والمدرعات والناقلات.[35]
- التعاون العسكري والأمني الفرنسي مع السنغال بالإضافة إلى الخبرة التاريخية بشؤون المنطقة بحكم العوامل الاستعمارية والثقافية وارتباط المنطقة بشبه مربع النفوذ الفرنسي التقليدي في منطقة إفريقيا الغربية فالمنظور الأمني الفرنسي تجاه المنطقة كان يقوم على دعم القدرات العسكرية والقتالية لجيوش السنغال وبفعل إدراك باريس لهشاشة وضعف البني المؤسساتية داخل هذه الدول انخرطت الحكومة الفرنسية في وضع مجموعة من البرامج والاستراتيجيات تهدف إلى احتواء ومحاربة الارهاب في المنطقة عموماً والسنغال خصوصاً، وأن تخلي فرنسا عن دورها العسكري في منطقة فرانك إفريقي هو ما أكدته عملية إغلاق قاعدتين "بانغي وبوار في جمهورية أفريقيا الوسطى" و نقل تدريبات عسكرية من فرنسا إلى مراكز تدريبية إقليمية في إفريقيا "تييس في السنغال، كوليكورو في مالي، وبواكيه في كوت ديفوار"[36].

2. الاداة السياسية

أ- الزيارات الدبلوماسي :

بعد تولي "فرانسوا هولاند" مقاليد الحكم عام2012م حاول بناء علاقة جديدة مع الرؤساء الأفارقة قائمة على التعاون في المجال السياسي من خلال تطبيق مبادئ الديمقراطية والحكم الرشيد، وإقامة شراكة مع البلدان الإفريقي وكانت أول زيارة رسمية لرئيس الفرنسي هولاند إلى داكار عام 2012 "السنغال" وضح فيها العلاقة الجديدة التي ستربط بين البلدان افريقية وفرنسا حيث صرح أن باريس تفضل التعامل مع الديمقراطيين في حين تبني مواقف معادية مع النخب الفاسدة كما شدد على الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومبدأ الاحترام المتبادل الذي يلعب دورا حاسما في تطوير العلاقات بين أفريقيا و فرنسا[37] .

بعد تولي "إيمانويل ماكرون" الحكم قام بجولة في افريقيا وكان من ضمنها السنغال في عام 2018م بزيارة عمل قصيرة للحديث عن العلاقات الثقافية مع البلدين فعلى خلاف الرؤساء الفرنسيين الذين سبقوه حرص "ايمانويل ماكرون" على بعث رسالة واضحة وهي ان السياسة الفرنسية الجديدة تجاه السنغال، تمر حتما عبر انفتاح حقيقي و تواصل مباشر و كثيف بين البلدين [38] .

وفي فبراير 2018م استقبلت جموع "غفيرة في سان لوي" بالسنغال الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" الذي أعلن عن مساعدة بقيمة 15 مليون يورو لمكافحة انجراف الشريط الساحلي الذي يهدد المدينة لتضاف إلى 24 مليون يورو أمنها البنك الدولي كما أعلن "ايمانويل ماكرون" عن مساعدة قيمتها 25مليون يورو للحفاظ على التراث التاريخي للعاصمة السابقة لأفريقيا الغربية الفرنسية والسنغال، وترميمه[39] .

زيارة رئيس الوزراء الفرنسي "إدوار فيليب" إلى السنغال التقى فيها برئيس البلاد "ماكي سال" ، وتمت الزيارة في 17نوفمبر2019م وقام "إدوار فيليب" بتسلم الرئيس السنغالي "ماكي سال "رمزيا" "سيف عمر سيدو" تال الذي يعكس العلاقات التاريخية بين البلدين، والتزام الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" بإعادة الأعمال الفنية إلى أفريقيا، وأوضح "فيليب" خلال مراسم أقيمت في مقر الرئاسة السنغالية بحضور أفراد من عائلة المالك السابق، أن الأمر لا يتعلق بعملية إعادة رسمية حتى الآن، لكنه يشكل "مرحلة أولى" في هذا الاتجاه وأشار "إدوار فيليب" إلى أن "التاريخ يجمعنا"، في تلميح إلى الاستعمار والعلاقات المميزة بعد استقلال السنغال معتبرا أن "هذا الرابط يأخذ بعدا خاصا اليوم." [40] .

وبذلك يمكن القول أن العلاقة بين فرنسا والسنغال تمثل نموذجاً فريداً للنفوذ الاستراتيجي المستمر، إذ تمزج السلطات الفرنسية بين القوة الناعمة والسيطرة الاقتصادية والدبلوماسية المرنة ، لتعكس هذه الأدوات قدرة فرنسا على الحفاظ على مصالحها في بيئة إقليمية متغيرة، مع تحويل السنغال إلى نقطة محورية توازن بين التنافس الدولي والتعاون المستدام، بما يعزز نفوذها بطرق مبتكرة ومستقبلية.

الخاتمة

تُظهر هذه الدراسة أن السياسة الفرنسية تجاه السنغال لم تعد مجرد امتداد تاريخي لعلاقات استعمارية سابقة، بل تحولت إلى نموذج ديناميكي يعكس قدرة فرنسا على إعادة إنتاج نفوذها بأدوات أكثر مرونة وواقعية ، فبدلًا من الاعتماد على أنماط السيطرة التقليدية، اتجهت فرنسا نحو توظيف مزيج معقد من الآليات التي تجمع بين الاقتصاد والثقافة والأمن والدبلوماسية، بما يضمن استمرارية حضورها في بيئة دولية تتسم بتصاعد التنافس وتعدد الفاعلين.

لقد برهنت السنغال على كونها ليست مجرد شريك إقليمي، بل نقطة ارتكاز استراتيجية ضمن الرؤية الفرنسية الأوسع تجاه منطقة غرب إفريقيا، إذ تتقاطع فيها المصالح الجيوسياسية مع الاعتبارات الاقتصادية والأمنية والثقافية ، ومع ذلك، فإن هذه العلاقة لم تعد أحادية الاتجاه، بل باتت تقوم على قدر متزايد من التفاعل والتفاوض، في ظل سعي السنغال إلى تنويع شراكاتها الدولية والانفتاح على قوى صاعدة، الأمر الذي يفرض على فرنسا إعادة تقييم أدواتها باستمرار.

كما تكشف الدراسة أن التحولات في البيئة الإقليمية، لاسيما التحديات الأمنية في منطقة الساحل، والتغيرات في بنية الاقتصاد العالمي، دفعت فرنسا إلى تبني مقاربة أكثر شمولًا، توازن بين الحفاظ على نفوذها التقليدي واحترام سيادة الدول الإفريقية ، وفي هذا السياق، أصبحت القوة الناعمة، إلى جانب الأدوات الاقتصادية، عنصرًا حاسمًا في تعزيز النفوذ الفرنسي، لاسيما في ظل تنامي الوعي الإفريقي بأهمية الاستقلالية السياسية والاقتصادية.

وفي ضوء ذلك، يمكن القول فإن مستقبل السياسة الفرنسية تجاه السنغال سيتحدد بمدى قدرة فرنسا على الانتقال من منطق التأثير إلى منطق الشراكة المتكافئة، ومن إدارة النفوذ إلى بناء المصالح المشتركة، فاستمرار هذه العلاقة يتطلب إعادة صياغة الأسس التي تقوم عليها، بما ينسجم مع التحولات الدولية وتطلعات الدول الإفريقية نحو استقلالية أكبر ، وعليه، فإن النموذج السنغالي يمثل اختبارًا حقيقيًا لقدرة فرنسا على التكيف مع عالم متعدد الأقطاب، تتراجع فيه الهيمنة التقليدية لصالح أنماط أكثر توازنًا وتعقيدًا في العلاقات الدولية.

اولاً / الاستنتاجات :

1. **إعادة تشكيل النفوذ عبر التكيف المؤسسي**: تكشف الدراسة أن فرنسا لم تكتفِ بتغيير أدواتها الظاهرة، بل عملت على إعادة هيكلة آليات نفوذها داخل مؤسسات التعاون الثنائي ومتعددة الأطراف، بما يسمح لها بالاستمرار في التأثير دون الظهور كقوة مهيمنة، وهو ما يعكس تحولًا نحو نفوذ مؤسسي غير مباشر.
2. **تداخل الأبعاد الأمنية والاقتصادية بشكل غير تقليدي**: لم تعد الأدوات الأمنية منفصلة عن الأهمية الاقتصادية، إذ باتت الاستراتيجيات الأمنية تُستخدم لتهيئة بيئة مستقرة للاستثمار، في حين تُوظف المشاريع الاقتصادية لتعزيز الاستقرار، مما يعكس ترابطًا وظيفيًا جديدًا بين المجالين.

3. **تحدي التعددية الدولية كعامل ضغط مستمر**: يبرز صعود قوى دولية منافسة في منطقة غرب إفريقيا كعامل رئيس يدفع فرنسا إلى مراجعة سياساتها بشكل دائم، الأمر الذي يجعل استمرارية نفوذها مرهونة بقدرتها على الابتكار والتكيف، وليس فقط بالاعتماد على إرثها التاريخي.

ثانياً / التوصيات:

1. **تعزيز الشراكات المتوازنة**: ضرورة أن تتجه العلاقات الفرنسية–السنغالية نحو نموذج شراكة يقوم على المصالح المتبادلة واحترام السيادة الوطنية، بما يضمن تحقيق التنمية المشتركة بعيدًا عن أنماط النفوذ التقليدية.
2. **تنويع مجالات التعاون الاقتصادي**: تشجيع توسيع التعاون بين البلدين في القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة، مثل الطاقة المتجددة، والاقتصاد الرقمي، والصناعات التحويلية، بما يسهم في دعم التنمية الاقتصادية المستدامة في السنغال.
3. **تطوير التعاون الأمني وفق أولويات إقليمية**: إعادة صياغة التعاون الأمني والعسكري بما ينسجم مع احتياجات السنغال ودول غرب إفريقيا، مع التركيز على بناء القدرات الوطنية، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، ودعم مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة ضمن أطر إقليمية.
4. **تعزيز التعاون الثقافي والتعليمي على أساس التعددية**: دعم برامج التبادل الأكاديمي والثقافي التي تراعي التنوع اللغوي والثقافي في السنغال، بما يعزز الحوار الحضاري وينتقل بالعلاقات الثقافية من إطار التأثير الأحادي إلى إطار الشراكة والتفاعل المتبادل.
5. **إجراء دراسات مستقبلية حول التنافس الدولي في غرب إفريقيا**: تشجيع الباحثين على دراسة أثر تنامي أدوار القوى الدولية الصاعدة، مثل الصين وتركيا وروسيا ودول الخليج، في إعادة تشكيل السياسة الفرنسية في غرب إفريقيا، واستشراف مستقبل التوازنات الجيوسياسية في المنطقة.

ـ الهوامش :

[1] حماه الله الشيخ بوبكر، الزراعة في السنغال، رسالة ماجستير غير منشورة، (بيروت: الجامعة اللبنانية كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية ، 2019م) ،ص3.

[2] ربى البوريني، خريطة السنغال، **e3arabi** ، 10 نوفمبر2021، ، متاح على الرابط:
https://e3arabi.com (2026/1/4)

[3] خديجة فلاح، السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة الساحل، رسالة ماجستير غير منشورة، (الجزائر: جامعة العربي بن مهيدي –ام البواقي- كلية العلوم السياسية، 2015م)، ص50

[4] ماهي اهم الموارد الطبيعية للسنغال، متاح على الرابط:
https://2u.pw/89VL0M(2026/1/4)

[5] دريدي محمد مختار و سمية رمدوم، اثر امتلاك بعض دول شرق وغرب افريقيا للموارد الطبيعية على مبادلاتها التجارية مع تركيا، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الجزائر: جامعة الجزائر 2018م)، ص354

[6] SENEGAL IN BRIEF , Ministry of Economy, Planning and Cooperation , 2019 , in link :
https://2u.pw/mmI7M7(2026/1/4)

[7] مثنى فائق مرعي و مروان عوني كامل واخرون ، خارطة التنافس الدولي في افريقيا متطلبات المصالح واختلاف الاهداف (بغداد: المركز العراقي – الافريقي للدراسات الاستراتيجي ، 2021) ، ص 110.

[8] حماه الله الشيخ بوبكر، الزراعة في السنغال، مصدر سبق ذكره، ص3-10.

[9] هديل تيسير شراري، اهم منتجات السنغال، موقع موضوع، 25ابريل 2019م ، متاح على الرابط:

(2026/1/4)https://mawdoo3.com

[10] ماهي اهم الموارد الطبيعية للسنغال، مصدر سبق ذكره.

[11] ربى البوريني، خريطة السنغال، مصدر سبق ذكره.

[12] مزارة زهيرة، "السياسة الامنية الفرنسية تجاه منطقة الساحل الافريقي"، **الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية**، العدد18(الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف 2017 م)، ص260.

[13] مثنى فائق مرعي واخرون ، مصدر سبق ذكرة ، ص 136.

[14] صالح محروس محمد ، السباق الرئاسي والمصالح الفرنسية في السنغال ، **الميادين نت** ، 10 اذار 2019 ، متاح على الرابط **:** (2026/1/4)https://2u.pw/Pro1Tr

[15] احمد الشكري ، "جهاد الحاج عمر في اعالي نهر السنغال"، معهد الدراسات الافريقية، (الرباط: منشورات معهد الدراسات الإفريقية، 2002م) ، ص46.

[16] المصدر نفسه ، ص54.

* **الإتاوات** : هي ضرائب كانت تقدمها الادارة الفرنسية وكانت تمثل بالنسبة للزعامات المحلية رمزاً للسيادتها.

[17] لياس نايت قاسي، "المحددات المؤثرة في السياسة الاستعمارية الفرنسية في غرب افريقيا خلال نهاية القرن التاسع عشر"، **مجلة الدراسات الافريقية** ، المجلد 3 ، العدد 8 (الجزائر: مجلة الدراسات الافريقية، 2020م) ، ص208.

[18] عبدالنبي السفيوي، الاستعمار الفرنسي في السنغال 1854-1876م ، رسالة ماجستير غير منشورة، (الرباط: جامعة محمد الخامس اكدال، كلية الآداب والعلوم الانسانية، 1995م)، ص134.

* **الشناقطة :** نسبة إلى مدينة شنقيط الواقعة في شمال موريتانيا وتأسست سنة 660هـ/ 1261م ، واشتهرت المدينة بكثرة علمائها ومدارسها الدينية .

[19] لياس نايت قاسي، مصدر سبق ذكره، ص212.

[20] خديجة فلاح، مصدر سبق ذكره، ص36.

[21] مصطفى أفا، الكابوس الفرنسي في افريقيا ، 2020/2/8م ، متاح على الرابط : (2026/1/10) https://www.aa.com.tr/ar

[22] Senegal: Anti-French sentiment on the rise as protests continue , Aljazeera Amandla Thomas-Johnson , link : https://2u.pw/3W3XNN

[23] Shola Lawal , Is Francafrique ending? Why Senegal is cutting military ties with France , 16 Dec 2024 , link : https://2u.pw/gcBfG5

[24] Relations bilatérales , France Diplomatie , 20 avril 2026 , link : https://2u.pw/Et1Da6

[25] صالح محروس محمد، السباق الرئاسي والمصالح الفرنسية في السنغال ، الميادين نت، 10اذار2019م ، متاح على الرابط: (2026/1/10)https://www.almayadeen.net/articles/opinion/939573

[26] محمد الطيب، فرنسا والسنغال توقعان 7 اتفاقيات اقتصادية وعسكرية، العين الاخبارية، 2019/11/18م ، متاح على الرابط: (2026/1/10)https://2u.pw/NpJnuW

[27] صالح محروس محمد، المصالح الفرنسية في السنغال والسباق الرئاسي، التواصل، 2019/3/17م ، متاح على الرابط: (2026/1/10)https://tawassoul.net/node/5415

[28] المصدر نفسه.

[29] محمد الطيب، مصدر سبق ذكره.

[30] المصدر نفسه.

[31] مزارة زهيرة، مصدر سبق ذكره، ص261

[32] مود بدر جوب، "السياسة اللغوية في السنغال بعد الاستقلال"، مجلة انساق، المجلد 5، العدد 1، (قطر: جامعة قطر، 2021م) ،ص66-68.

[33] خديجة فلاح، مصدر سبق ذكره، ص40.

[34] المصدر نفسه، ص87.

[35] اسراء محمد فوزي، "السياسة الفرنسية تجاه الصراعات العرقية في افريقيا دراسة مقارنة (مالي – النيجر)" ، المركز الديمقراطي العربي ، 16 يوليو2016م ، متاح على الرابط : (2026/2/1)https://democraticac.de/?p=34092

[36] مزارة زهيرة ،مصدر سبق ذكره، ص67

[37] المصدر نفسه، ص261.

[38] صويلح مولود، "السياسة الفرنسية تجاه افريقيا في عهد ماكرون"، مجلة الابحاث القانونية والسياسية، المجلد6، العدد1 (الجزائر: جامعة جيجل، 2021م) ،ص109.

[39] السنغال ماكرون يتعهد بمكافحة ظاهرة "زحف البحر" التي تهدد مدينة سان لوي، فرانس24، 2018/، متاح على الرابط: https://www.france24.com/ar/20180203-(2026/2/1)

[40] فرنسا تعيد للسنغال سيفا تاريخيا في خطوة تمهد لإعادة الأعمال الفنية الأفريقية، فرانس24، 2019/11/18م ، متاح على الرابط :

https://www.france24.com/ar/20191118-(2026/2/1)

قائمـــــة المصـــــادر والمراجع

أولاً/ الكتب :

1. مثنى فائق مرعي واخرون ، خارطة التنافس الدولي في افريقيا متطلبات المصالح واختلاف الاهداف (بغداد: المركز العراقي الافريقي للدراسات الاستراتيجي ، 2021).

ثانياً/ المقالات والمجلات :

1. صويلح مولود، "السياسة الفرنسية تجاه افريقيا في عهد ماكرون"، مجلة الابحاث القانونية والسياسية، المجلد6، العدد1 (الجزائر: جامعة جيجل، 2021م).
2. لياس نايت قاسي، "المحددات المؤثرة في السياسة الاستعمارية الفرنسية في غرب افريقيا خلال نهاية القرن التاسع عشر"، مجلة الدراسات الافريقية ، المجلد03، العدد 08 (الجزائر: مجلة الدراسات الافريقية، 2020م).
3. مزارة زهيرة، "السياسة الامنية الفرنسية تجاه منطقة الساحل الافريقي"، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد18(الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف 2017م).
4. مود بدر جوب، "السياسة اللغوية في السنغال بعد الاستقلال"، مجلة انساق، المجلد 5، العدد 1، (قطر: جامعة قطر، 2021م).

ثالثاً/ الرسائل والاطاريح :

1. احمد الشكري ، "جهاد الحاج عمر في اعالي نهر السنغال"، معهد الدراسات الافريقية، (الرباط: منشورات معهد الدراسات الإفريقية، 2002م).
2. حماه الله الشيخ بوبكر، الزراعة في السنغال، رسالة ماجستير غير منشورة (بيروت : الجامعة اللبنانية كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية ، 2019م).
3. خديجة فلاح ، السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة الساحل، رسالة ماجستير غير منشورة، (الجزائر : جامعة العربي بن مهيدي – كلية العلوم السياسية ،2015).
4. دريدي محمد مختار و سمية رمدوم ، اثر امتلاك بعض دول شرق وغرب افريقيا للموارد الطبيعية على مبادلاتها التجارية مع تركيا، رسالة ماجستير غير منشورة، (الجزائر : جامعة الجزائر ، 2018).
5. عبدالنبي السفيوي ، الاستعمار الفرنسي في السنغال 1854-1876م ، رسالة ماجستير غير منشورة (الرباط : جامعة محمد الخامس اكدال - كلية الآداب والعلوم الانسانية ،1995).

رابعاً/ الانترنيت :

1. السنغال: ماكرون يتعهد بمكافحة ظاهرة "زحف البحر" التي تهدد مدينة سان لوي، فرانس24، 2018/، تاريخ الاطلاع 2022/3/19م، متاح على الرابط: https://www.france24.com/ar/20180203-
2. اسراء محمد فوزي ، "السياسة الفرنسية تجاه الصراعات العرقية في افريقيا دراسة مقارنة (مالي – النيجر)" ، المركز الديمقراطي العربي ، 16 يوليو2016م. https://democraticac.de/?p=34092
3. ربى البوريني، خريطة السنغال، e3arabi ، 10نوفمبر2021، تاريخ الاطلاع 2022/3/18م متاح على الرابط: https://e3arabi.com
4. ماهي اهم الموارد الطبيعية للسنغال، على الرابط: في 2022/3/3م : https://2u.pw/89VL0M
5. هديل تيسير شراري ، اهم منتجات السنغال، موضوع، 25ابريل 2019م ، على الرابط: في 2022/3/3م https://mawdoo3.com
6. صالح محروس محمد ، السباق الرئاسي والمصالح الفرنسية في السنغال ، الميادين نت ، 10 اذار 2019 ، تاريخ الاطلاع 2022/3/10م متاح على الرابط : https://2u.pw/Pro1Tr
7. مصطفى أفا، الكابوس الفرنسي في افريقيا ، 2020/2/8م https://www.aa.com.tr/ar
8. محمد الطيب، فرنسا والسنغال توقعان 7 اتفاقيات اقتصادية وعسكرية، العين الاخبارية، 2019/11/18م، تاريخ الاطلاع 2022/3/19م، متاح على الرابط: https://2u.pw/NpJnuW
9. فرنسا تعيد للسنغال سيفا تاريخيا في خطوة تمهد لإعادة الأعمال الفنية الأفريقية، فرانس24، 2019/11/18م ، تاريخ الاطلاع 2022/3/19م متاح على الرابط: https://www.france24.com/ar/20191118-

خامساً / المصادر باللغة الانكليزي :

1. Relations bilatérales , France Diplomatie , 20 avril 2026 , link : https://2u.pw/Et1Da6
2. SENEGAL IN BRIEF , Ministry of Economy, Planning and Cooperation , 2019 , in link : https://2u.pw/mmI7M7
3. Shola Lawal , Is Francafrique ending? Why Senegal is cutting military ties with France , 16 Dec 2024 , link : https://2u.pw/gcBfG5

List of Sources and References

First/ Books:

1. Muthanna Faiq Mar'i and others, The Map of International Competition in Africa: Requirements of Interests and Differences in Objectives (Baghdad: Iraqi-African Center for Strategic Studies, 2021).

Second/ Articles and Journals:

1. Lyas Nait Kaci, "Factors Influencing French Colonial Policy in West Africa at the End of the 19th Century," Journal of African Studies, Vol. 3, No. 8 (Algeria: Journal of African Studies, 2020).
2. Mazara Zahira, "French Security Policy Towards the Sahel Region," Academy of Social and Human Studies, No. 18 (Algeria: Hassiba Ben Bouali University of Chlef, 2017).
3. Mod Badr Diop, "Language Policy in Post-Independence Senegal," Ansaq Journal, Vol. 5, No. 1 (Qatar: Qatar University, 2021).
4. Souilah Mouloud, "French Policy Towards Africa Under Macron," Journal of Legal and Political Research, Vol. 6, No. 1 (Algeria: University of Jijel, 2021).

Thirdly/ Theses and Dissertations:

1. Abdelnabi Al-Safioui, French Colonialism in Senegal 1854-1876, Unpublished Master's Thesis (Rabat: Mohammed V University, Agdal, Faculty of Arts and Humanities, 1995). - Ahmed Al-Shukri, "Jihad of Hajj Omar in the Upper Senegal River", Institute of African Studies, (Rabat: Publications of the Institute of African Studies, 2002).
2. Dridi Mohamed Mokhtar and Soumia Ramdoum, The Impact of Natural Resource Possession by Some East and West African Countries on Their Trade with Turkey, Unpublished Master's Thesis (Algiers: University of Algiers, 2018).
3. Hamah Allah Al-Sheikh Boubaker, Agriculture in Senegal, Unpublished Master's Thesis (Beirut: Lebanese University, Faculty of Law, Political and Administrative Sciences, 2019).
4. Khadija Fallah, French Foreign Policy towards the Sahel Region, Unpublished Master's Thesis (Algiers: Larbi Ben M'hidi University, Faculty of Political Science, 2015).

Fourth/ The Internet:

1. France returns a historic sword to Senegal in a move paving the way for the return of African artworks, France 24, November 18, 2019, accessed March 19, 2022, in link : https://www.france24.com/ar/20191118-
2. Hadeel Tayseer Sharari, The most important products of Senegal, Mawdoo3, April 25, 2019, accessed March 3, 2022 , in link : https://mawdoo3.com

3. Israa Muhammad Fawzi, "French Policy Towards Ethnic Conflicts in Africa: A Comparative Study (Mali - Niger)," The Democratic Center Al-Arabi, 16 July 2016 , in link : https://democraticac.de/?p=34092
4. Muhammad Al-Tayeb, France and Senegal Sign 7 Economic and Military Agreements, Al-Ain News, November 18, 2019, accessed March 19, 2022, in link : https://al-ain.com/article/france-senegal-sign-economic-military-agreements
5. Mustafa Afa, The French Nightmare in Africa, February 8, 2020 , in link : https://www.aa.com.tr/ar
6. Relations bilatérales , France Diplomatie , 20 avril 2026 , link : https://2u.pw/Et1Da6
7. Ruba Al-Bourini, Map of Senegal, e3arabi, November 10, 2021, accessed March 18, 2022, available at: https://e3arabi.com
8. Saleh Mahrous Muhammad, French Interests in Senegal and the Presidential Race, Al-Tawassoul, March 17, 2019, accessed March 3, 2022 , link : https://tawassoul.net/node/5415
9. Saleh Mahrous Muhammad, The Presidential Race and French Interests in Senegal, Al-Mayadeen Net, March 10, 2019, accessed March 10, 2022, available at: https://www.almayadeen.net/articles/opinion/939573/
10. SENEGAL IN BRIEF , Ministry of Economy, Planning and Cooperation , 2019 , in link : https://2u.pw/mmI7M7
11. Senegal: Macron pledges to combat the "sea encroachment" phenomenon threatening the city of Saint-Louis, France 24, 2018, accessed March 19, 2022, In link : https://www.france24.com/ar/20180203-
12. Shola Lawal , Is Francafrique ending? Why Senegal is cutting military ties with France , 16 Dec 2024 , link : https://2u.pw/gcBfG5
13. Shola Lawal , Is Francafrique ending? Why Senegal is cutting military ties with France , 16 Dec 2024 , link : https://2u.pw/gcBfG5
14. What are the most important natural resources of Senegal?, accessed March 3, 2022 , in link : https://ar.history-hub.com/ma-hy-ahm-almoard-altbyaay-llsnghal